تشمل الأفراد والشخصيات العامة والرموز

«مقومات حقوق الإنسان»: مطلوب حماية من إساءة استخدام حرية الرأي

دعت جمعية مقومات حقوق الانسان الكويتية إلى الاسراع باقرار مشروع إنشاء الهيئة الوطنية لحقوق الانسان ومنحها صلاحيات واسعة وطالبت في تقرير اصدرته بضم منظمات المجتمع المدني ذات الصلة للجنة العليا لحقوق الانسان بوزارة العدل كما طالبت الحكومة بالانضمام سريعاً إلى الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الانسان ولاسيما اتفاقية حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة وطالبتها ايضا بالاسراع باقرار قانون الحقوق المدنية والانسانية كبداية لحل مشكلة عديمي الجنسية «البدون» وفيما يخص العمالة الوافدة طالبت جمعية حقوق الانسان بألا يتم الابعاد الإداري الا بحكم قضائي وبعد اجراء تحقيق شفاف من خلال لجنة مستقلة واقرار قانون الاتجار بالبشر وسرعة اقرار قانون العمل بالقطاع الاهلي والغاء نظام الكفيل نهائيا ووضع نظام بديل يحفظ حقوق جميع الاطراف وتضمن التقرير بسن قانون ينظم العلاقة بين الخادم والمخدوم وطالب الحكومة بدور رقابي صارم على مكاتب استقدام العمالة المنزلية واوصى التقرير بتطوير السجون ومراكز التوقيف لتتناسب مع المعايير الانسانية وعدم السماح بنشر صور المتهمين قبل ادانتهم من قبل القضاء.

وبشأن حرية التعبير طالب التقرير بسن تشريعات تحفظ حقوق الافراد والرموز والشخصيات العامة من الاستخدام السيئ لحرية التعبير.

وطالب الحكومة بالاسراع في اقرار مشروع الحقوق المدنية للمرأة.

وأورد التقرير احصائية بالشكاوى الواردة للجمعية مبيناً أنها بلغت 156 شكوى اكثرها في مستحقات مالية عمالية و45 شكوى في التعسف بالابعاد الإداري منها واحدة باسم 35 عاملا.

واكد التقرير ضرورة الاسراع باقرار مشروع إنشاء الهيئة لحقوق الانسان ومنح الهيئة الوطنية لحقوق الانسان صلاحيات واسعة بعد إنشائها كما طالب في الوقت الحالي وبأقصى سرعة بضم

يجب إلغاء نظام الكفيل وسرعة إقرار قانون العمل في القطاع الأهلي ومكافحة «الاتجار بالبشر»

منظمات المجتمع المدني ذات الصلة للجنة العليا لحقوق الانسان بوزارة العدل، ودعا التقرير إلى اشراك منظمات المجتمع المدني ذات الصلة في وضع التصورات والدراسات والخطط التنموية والرجوع إليها عند إعداد أي قانون أو عمل أي مشروع متعلق بحقوق الانسان، كما دعا إلى إطلاق حملات توعوية مشتركة مع منظمات حقوق الانسان لنشر ثقافة حقوق الانسان في المجتمع ورفع مستوى الاستجابة والتفاعل الحكومي مع الشكاوى التي تستقبلها منظمات المجتمع المدني.

وفيما يتعلق بموقف الكويت من التوقيع على الاتفاقيات الدولية طالب التقرير الحكومة بضرورة المسارعة إلى الانضمام للاتفاقيات الدولية ذات الصلة بحقوق الانسان وبخاصة اتفاقية حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة كما طالبت بضرورة الانتهاء سريعا من دراسة الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بحقوق الانسان وفق حدود زمنية معروفة ومعلنة ويكون ذلك عن طريق لجنة خاصة تضم بالاضافة الى الوزارات المعنية جمعيات حقوق الانسان ورجال القانون وتكون مهمتها دراسة الاتفاقيات الدولية.

ولم يغفل التقرير مشكلة عديمي الجنسية «البدون» ورأى أن الحكومة تباطأت احياناً وتتقاعس احيانا اخرى عن حل هذه المشكلة التي يعاني منها أكثر من مئة الف انسان (حسب احصائيات رسمية).

وأوصى بمطالبة الحكومة بضرورة الاسراع باقرار اقنون الحقوق المدنية والانسانية كبداية

احصائية بالشكاوى الواردة للجمعية

موضوع الشكوى	العدد	ملاحظات
مستحقات مالية عمالية	55	
تعسف بالابعاد الاداري	45	منها شكوى واحدة باسم 350 عاملا
حجز جواز السفر	9	
انتهاكات ادارات الدولة	9	
انتهاكات رجال الامن بالمخافر	7	
انتهاكات طبية	6	
انتهاكات للبدون	5	
انتهاكات ضد الخدم	4	
انتهاكات ذوي الاعاقة	3	
انتهاكات كفلاء في بلاغات التغيب	3	
انتهاكات أسرية	3	
انتهاكات حقوق اللاجئين	2	منها شكوى واحدة باسم 35 لاجئا
انتهاكات نزلاء السجن المركزي	2	
انتهاكات حقوق مواطنين بالخارج	2	
انتهاكات اخلاقية	1	
مجموع الشكاوى الواردة	156	

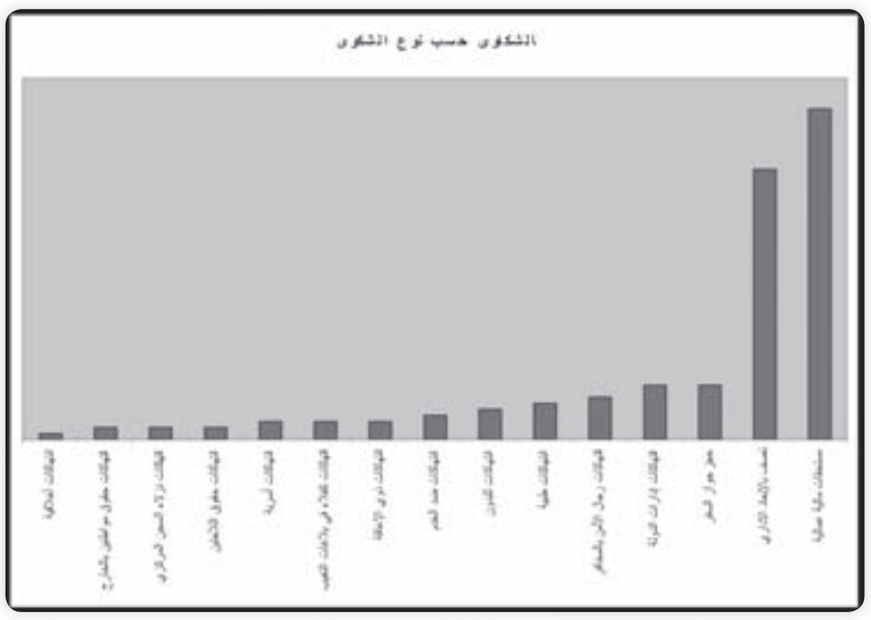

السجون ومراكز التوقيف بحاجة إلى تطوير لتتناسب مع المعايير الإنسانية

الحكومة مطالبة بالإسراع بإقرار إنشاء الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان

اقرار الحقوق المدنية لـ«البدون» بداية لحل المشكلة

لحل مشكلة عديمي الجنسية من اجل اقرار مبدأ العدالة والمساواة الذي يعد مطلباً إنسانياً ملحاً، كما طالب الحكومة بضرورة وضع آلية فعالة تسمح لهذه الفئة بالاندماج في المجتمع والمساهمة في عملية التنمية والمشاركة السياسية وكافة النشاطات والامتيازات التي يتمتع بها الآخرون.وفيما يتعلق بالعمالة المنزلية اوصى التقرير بسن قانون ينظم العلاقة بين الخادم والمخدوم، وتفعيل القوانين الخاصة بانتهاكات حقوق العمالة المنزلية بالشكل المطلوب وفقاً للمعايير الإنسانية والقانونية، وطالب بتطوير مقر إيواء العمالة المنزلية بما يتناسب مع الاعداد المهولة المستفيدة ووفقا للمعايير الدولية والانسانية المرعية، كما طالب الحكومة بالقيام بدور رقابي صارم على مكاتب استقدام العمالة المنزلية المنتشرة في كافة ارجاء الكويت حيث تقوم هذه المكاتب بانتهاكات فظيعة ضد هذه الفئة قبل وأثناء وبعد الاستقدام.

156 شكوى تلقتها الجمعية أكثرها في مستحقات مالية عمالية

وبالنسبة لاوضاع السجون ومراكز التوقيف والاحتجاز اوصى التقرير بضرورة تدريب وتثقيف ضباط الشرطة والمحققين بحقوق الانسان بصفة عامة وحقوق الموقوفين بصفة خاصة وطرق وضوابط التعامل معهم أثناء وبعد التوقيف.

وطالب بتطوير السجون ومراكز التوقيف والاحتجاز لتتناسب مع المعايير الانسانية والتشديد على عدم السماح بنشر صور المتهمين قبل إدانتهم ومحاكمتهم من قبل القضاء كما طالب الحكومة بفصل الإدارة العامة للادلة الجنائية وإلحاقها بالنيابة العامة.

ولم يغفل التقرير حرية التعبير والحريات العامة إذ طالب بسن تشريعات تحفظ حقوق الافراد والرموز والشخصيات العامة من الاستخدام السيئ لحرية التعبير، كما طالب بعدم المساس بحرية الاشخاص في التعبير عن آرائهم من خلال الانترنت والقنوات الإعلامية الاخرى وفقا للقوانين المحلية وإحالة إي إساءة لاستخدام الحرية إلى القضاء وجهات الاختصاص وألا تكون القرارات التعسفية هي الحل في مواجهة الاستخدام السيئ للحرية التي يكفلها القانون.

وفيما يتعلق بحقوق المرأة طالب التقرير الحكومة باعادة النظر في القوانين والقرارات المتعلقة بحقوق المرأة والتي قد يكون في بعضها هضما لحقوق المرأة، والاسراع في اقرار مشروع الحقوق المدنية للمرأة.

وانتقل التقرير الى الرعاية الصحية والى ان اسعار الدواء في الكويت مرتفعة مقارنة مع باقي دول المنطقة مشيرا الى ان المواطن قد يضطر إلى دفع ما يصل 3 إلى 8 أيام من راتبه لشراء علاج نموذجي يوصف لامراض شائعة، وفي الوقت ذاته يضطر العامل الماهر الغير كويتي إلى دفع ما يصل إلى 8–22 يوماً من راتبه لذات السبب، ومبينا أن فرق السعر قد يصل أحياناً إلى 33% بين الكويت والسعودية.

واستغرب التقرير من المعاناة الصحية للوافدين التي يتحملها في أغلب الاحوال، مشيرا الى ان النظام الحالي المعمول به للاسف في الكويت، لا يغطي أبسط الاحتياجات الصحية للوافد، فعلى سبيل المثال لا يزال الوافد ملزما بدفع– فوق مبلغ التأمين– مبلغ 1 دينار لكل مراجعة للمستوصف ومبلغ 2 دينار كويتي لكل مراجعة للمستشفى، كما أنه ملزم بدفع مبالغ عن أغلب الفحوصات الطبية اللازمة للتشخيص، فمثلاً يدفع مبلغ مبلغ 10 دنانير للسونار العادي، ومبلغ 75 ديناراً للاشعة الملونة أو 90 ديناراً للرنين المغناطيسي، ومبلغ 75 ديناراً لقسطرة القلب، والمنظار 30 ديناراً، ومبالغ أخرى مختلفة للعديد من التحاليل الطبية مثل فحص الحديد والفيتامينات والغدة الدرقية والهرمونات وغيرها تتراوح ما بين 3 إلى 10 دنانير للتحليل الواحد، والامر ذاته ينطبق على فئة غير محددي الجنسية «البدون».

وذكر ان عشرات الادوية الاساسية ممنوعة على الوافدين ولا يستطيعون الحصول عليها إلا بتحمل كلفة شرائها من الصيدليات باسعارها الباهظة، مثل بعض ادوية السكر وأدوية الضغط وأدوية السيولة، ومحاليل وبخاخات مرض الربو، وأنواع من المضادات الحيوية، وأدوية خاصة بعلاج مرض الدرن والتقرحات المعدية والقولونية وغيرها متسائلاً: ما الفائدة من التأمين الصحي إذا كان الوافد في الكويت مضطرا إلى دفع تلك المبالغ للتشخيص والعلاج؟!.

وفيما يتعلق بالمعاقين: رأى التقرير ان القانون 1996/49 قاصر كما أن كثيرا من مواده غير مفعلة، داعيا إلى تطبيق بنود الاتفاقية الدولية لحقوق الاشخاص ذوي الاعاقة.

وفي التدخين السلبي رأى أن قانون منعه في الاماكن العامة لا يزال حبرا على ورق اذ لا توجد أي آثار لتطبيقه بل لا توجد جهة مخولة لمتابعة تطبيق القرار.

مبينا أن التدخين السلبي هو اعتداء صارخ على حرية الانسان وحقه في الحصول على حياة صحية سليمة خالية من الأذى.

ترأس الاجتماع الخامس للجنة الفنية في دول مجلس التعاون الخليجي

د. الانصاري: شبكة المعلومات القانونية تمثل ضرورة لرجال القضاء والمهتمين بالشأن القانوني

ترأس وكيل وزارة العدل بالانابة د. محمد الأنصاري الاجتماع الخامس للجنة الفنية لشبكة المعلومات القانونية لدول مجلس التعاون الخليجي المشكلة من دولة الكويت والامارات العربية المتحدة وقطر والبحرين لمتابعة موضوعات الشبكة وآلية العمل بها وسبل تطويرها لتكون مرجعاً معلوماتياً لرجال القضاء والباحثين والمهتمين بالشأن القانوني عامة.

واكد خلال الاجتماع اهمية ودور الشبكة والخدمات التي تقدمها تجاه القطاعات العدلية في دول مجلس التعاون والعربية عامة وكذلك لرجال القضاء والمشتغلين بالقانون.. معرباً عن سعادته بالنتائج التي حققتها الشبكة خلال الاجتماعات الفنية السابقة.

وقال اننا نطمح في ان يكون هناك نوع من التنسيق بين اكثر من جهة على صعيد دول المجلس يتيح للشبكة تقديم خدماتها لاكثر من قطاع على الصعيد القانوني.. مشيرا الى ان الكويت كانت من الدول السباقة في انشاء الشبكات المعلوماتية القانونية على الصعيدين الخليجي والعربي.. داعياً الى الاسراع في تنفيذ الخطط والبرامج والافكار ومضاعفة الجهد المبذول لترجمتها الى واقع ملموس يستفيد منه الجميع وان تتواصل عملية التطوير لتحقيق الفائدة المتمثلة منها خاصة على الصعيد القضائي والقانوني.

دور فني ومعلوماتي

وتطرق الى دور الشبكة الفني والمعلوماتي مؤكداً ضرورة ان يتواكب الجانبان في سرعة تقديم المعلومة وصولاً بالشبكة الى المستوى الفني والتقني اللائق بها والمؤمل منها وان تكون جميع التشريعات والاتفاقيات القضائية والقانونية على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي مدرجة عبر الشبكة. وسيناقش الوفود على مدى يومين بديوان وزارة العدل برئاسة رئيسة مكتب الشبكة بالكويت ابتسام الدويلة الموضوعات المطروحة للنقاش وابرزها مناقشة سير العمل بالشبكة المتبع حالياً وبحث ملاحظات الاعضاء حول معوقات العمل ومناقشة المقترحات المقدمة لتطويرها من كافة الجوانب ذات الصلة والخطة التدريبية لتنمية مهارات العاملين داخل الشبكة.

وتهدف شبكة المعلومات القانونية لدول مجلس التعاون والدول العربية الى توحيد وتقريب التشريعات ومساعدة دولها في صياغة التشريعات الجديدة وتسهيل عقد الاتفاقيات بين الدول المشاركة وتبادل الخبرات القانونية بينها بجانب امكانية الاطلاع على النصوص السارية في كل دولة ودعم التعاون الفني والقانوني بين وزارات العدل للدول المشاركة.

عودة برنامج «القانون يجمعنا» كل اثنين

● محمد خريبط

يواصل المحاميان عبدالله العلندا ومحمد خريبط عصر اليوم وعلى الهواء مباشرة تقديم برنامج «القانون يجمعنا» على اذاعة القناة الثانية (اذاعة الكويت) وسناقشان بعض القوانين.

ويبث هذا البرنامج يوم الاثنين من كل أسبوع من الساعة الرابعة إلى الساعة الخامسة عصراً في حوار قانوني اجتماعي صريح بين مقدمي البرنامج ويتكلم عن القانون بطريقة اجتماعية سلسلة.